



٢٠٢٤/٠٤/١٦

## اجتماع رئيس الوزراء مع رؤساء ومسئولي المجالس التصديرية



عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، اجتماعًا لمتابعة جهود تعزيز معدلات الصادرات من القطاعات الإنتاجية المختلفة، وكذا سبل تعميق الصناعات المحلية التي تُسهم بدورها في زيادة نسب الصادرات، ما يُعزز بالتبعية من الحصيلة الدολارية من التصدير.

وحضر الاجتماع المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، واللواء عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ورؤساء ومسئولو المجالس التصديرية.

وفي مستهل الاجتماع، أشار رئيس الوزراء إلى أن أزمة نقص الدولار التي مرَّ بها الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية نتيجة لكثير من الصدمات الخارجية المُتلاحقة، رغم صعوبتها، إلا أنها أثبتت حتمية الاعتماد على استدامة الموارد من العملة الصعبة، مُضيفاً: "الكل أجمع أن الصناعة والتصدير يُعدّان من أهم الموارد المُدرة للعملة الصعبة."

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، في حديثه إلى رؤساء المجالس التصديرية: "سبق أن اجتمعنا معكم أكثر من مرة؛ بهدف العمل على دفع وتحفيز القطاعات التصديرية المختلفة"، مُشيرًا إلى أن إجمالي صادرات مصر يبلغ ٥٣ مليار دولار سنويًا، و"بحسبة بسيطة لو تمت زيادة هذه الأرقام بنسبة من ١٧-١٨%، ففي عام ٢٠٣٠ سنصل بقيمة الصادرات إلى نحو ١٤٥ مليار دولار."

وتابع رئيس الوزراء أن الفترة الحالية تشهد استقرارًا في إتاحة الموارد الدولارية، مُؤكدًا أن الحكومة تعمل من خلال أكثر من محور كي تضمن استدامة موارد الدولة من العملة الصعبة.

وأضاف: "نحن هنا اليوم لنستمع إلى رؤاكم ومقترحاتكم، ولكي نعرف مطالبكم منّا كحكومة، وما ينبغي أن نتحرك صوبه وفقاً لنهج واقعي لتحقيق هذه المستهدفات، على أن يكون لدينا قدرة على قياس ذلك، وفق آلية واضحة."

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي جاهزية الحكومة للاستجابة لأي طلبات لتوطين وتعميق الصناعة محلياً، والتوسع في الصناعات القائمة، مُضيفاً: "لدينا قائمة بعدد من المنتجات والصناعات التي نحتاجها، وهناك حوافز سنقدم لمن يقوم بتوطين صناعة هذه المنتجات."

وقال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي، باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الدكتور مصطفى مدبولي ناقش، خلال الاجتماع، برنامج رد الأعباء التصديرية، مؤكداً أن الحكومة لديها هدف واحد ومحدد، وهو "أن تكون لدينا زيادة في صادراتنا من ١٥% إلى ٢٠% سنوياً". وفي هذا السياق، كلف رئيس الوزراء جميع الحضور بصياغة خطة تنفيذية عملية لتحقيق هذه المستهدفات وفق جدول زمني مُحدد، مُشيرًا إلى أنه سيُعاود الاجتماع معهم بعد أسبوعين؛ لمناقشة هذه الخطة، والاستقرار على بنودها.

وفي غضون ذلك، استعرض وزير التجارة والصناعة تقريرًا بشأن معدلات الصادرات السلعية خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠٢٤)، حيث بلغت ٩ مليارات و ٦١٢ مليون دولار مقابل ٩ مليارات و ١٢٩ مليون دولار خلال نفس المدة من عام ٢٠٢٣، مُحققة نسبة زيادة بلغت ٥,٣%.

وأوضح الوزير أن التقرير تضمن أكبر الأسواق المُستقبلية للصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري والتي شملت تركيا بقيمة ٨٧٤ مليون دولار، والمملكة العربية السعودية بقيمة ٧٩٢ مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٥٨٦ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥٤٤ مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٤٧١ مليون دولار.

وأضاف أن التقرير اشتمل على أهم القطاعات التصديرية التي شكلت هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري وتضمنت مواد البناء بقيمة مليار و ٩٥٨ مليون دولار، والصناعات الغذائية بقيمة مليار و ٥٤٦ مليون دولار والمنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة مليار و ٤٤٥ مليون دولار والحاصلات الزراعية بقيمة مليار و ٤٤٤ مليون دولار، والسلع الهندسية والإلكترونية بقيمة مليار و ٢٧٢ مليون دولار، والملابس الجاهزة بقيمة ٦٧٣ مليون دولار، والغزل والمنسوجات بقيمة ٢٧٣ مليون دولار، ومنتجات الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنّفات الفنية بقيمة ٢٤٤ مليون دولار، والصناعات الطبية بقيمة ١٥٦ مليون دولار، والمفروشات بقيمة ١٤١ مليون دولار، والأثاث بقيمة ٦٧ مليون دولار، والصناعات اليدوية بقيمة ٥٢ مليون دولار، والجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٣٤ مليون دولار.

وأوضح أن التقرير تضمن أبرز بنود الصادرات التي حققت زيادة في هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ والتي تضمنت الموالح الطازجة والمجففة بقيمة ٦٢٥ مليون دولار، والأسمدة النيتروجينية بقيمة ٤٢١ مليون دولار والأسلاك والكابلات المعزولة بقيمة ٣٣٩ مليون دولار وزيت النفط بقيمة ٣١٧ مليون دولار، والذهب بقيمة ٣٠٣ مليون دولار.

وقال المهندس/ أحمد سمير إن التقرير يحتوي على مؤشرات للصناعات التي تجب مسانبتها، وهي الصناعات التي نحظى فيها بميزة تنافسية.

بدورهم، أشار رؤساء ومسؤولو المجالس التصديرية خلال الاجتماع، إلى أن لدينا ميزة تنافسية في بعض الصناعات، ومن ثم يتعين العمل على دعمها، وزيادة الطاقة الإنتاجية بها.

وأكدوا ضرورة وجود سعر استرشادي للمحاصيل الزراعية، خاصة أنها تعدُّ مُكوناً أساسياً في الصناعات الغذائية، والعمل على زيادة معدلات الشحن البريِّ إلى الدول المجاورة، وتيسير إجراءاته، مع ضرورة الترويج للمنتج الغذائي المصري المُتميز، الذي يتمتع بسمعة طيبة.

كما تقدّم رؤساء المجالس التصديرية بمقترح لإصدار ما يُمكن أن يُطلق عليه "رخصة مُصدِّر" مُعفاة من الضرائب، وهو ما يسمح بأن يكون لدينا مهنة جديدة هي مهنة "المُصدِّر"، مؤكدين أن هذه المهنة ستشهد إقبالاً كبيراً، لاسيما في ظل توفير حوافز مُلائمة.

وأكدوا ضرورة الإسراع في صرف قيمة رد الأعباء التصديرية، وأنه ينبغي استهداف جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية التي تُسهم في توطين وتعميق التصنيع المحلي، خاصة للصناعات المُغذية والمُكوّنة، عبر إتاحة الحوافز المناسبة لجذب هؤلاء المستثمرين لتوفيرها للسوق المحلية، وكذا للتصدير.

وأشاروا إلى أن برنامج رد الأعباء التصديرية يتعين أن يكون واضحاً وصريحاً ومُستمرّاً لمدة طويلة، وأن يُراعى الصرف في مواعيد ثابتة.

## اجتماع رئيس الوزراء مع رؤساء ومسئولي المجالس التصديرية

الثلاثاء، 16 أبريل 2024 أخبار مجلس الوزراء

in t f



عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم بمقر الحكومة بالعاظمة الإدارية الجديدة، اجتماعاً لمناقشة جهود تحرير معدلات الصادرات من القطاعات الإنتاجية المختلفة، وكذا سبل تعميق الصناعات المحلية التي تُسهم بدورها في زيادة نسب الصادرات، ما يُعزز بالنسبة من الحصيلة الدولارية من التصدير.

وحضر الاجتماع المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، واللواء عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ورؤساء ومسئولو المجالس التصديرية.

وفي مستهل الاجتماع، أشار رئيس الوزراء إلى أن أزمة نقص الدولار التي مرَّ بها الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية نتجة لكثير من الصدمات الخارجية المُتلاحقة، رغم صعوبتها، إلا أنها أثبتت حتمية الاعتماد على استدامة الموارد من العملة الصعبة، مُضيفاً: "الكل أجمع أن الصناعة والتصدير يُعدان من أهم الموارد المُقدرة للعملة الصعبة".

[www.cabinet.gov.eg/News/Details/75630](http://www.cabinet.gov.eg/News/Details/75630)